دور الاسكان العشوائي في احداث ظاهرة التلوث البصري

منطقة الدراسة ام الورد في الجادرية

الباحث

أ.د لؤي طه الملاحويش

معهد التخطيط الحضري والاقليمي

الباحثة

م.م زينب سلمان شمة

مخططة مدن

الملخص

ان تزايد واتساع ظاهرة العشوائيات في المدن قد ولدت الكثير من المشكلات منها مشكلات عمرانية واجتماعية واقتصادية وبيئية وثقافية ويعود تعدد المشكلات الى تشابك الاسباب التي نشات عنها ،وان من بين نتائجها ما يتصل بمظهر من مظاهر التلوث البيئي وهو التلوث البصري الذي يعد من اكثر انواع التلوث خطورة لكونه اكثر وضوحا ويؤثر على الاتزان النفسي والجمالي للمشاهد . لقد ساهم التوسع السكاني غير المخطط وتعدد الهجرات الى تدهور القيم والمعايير الاجتماعية وظهور سلوكيات اجتماعية والاقتصادية خاطئة اما لنقص الموارد الاقتصادية او قلة الوعي الاجتماعي والثقافي للسكان مما اوجد بيئة عمرانية عشوائية تفتقد الى التوافق والانسجام وتتداخل فيها النواحي الجمالية مع الفوضى لتشكل ظاهرة التلوث البصري .ان ما يهمنا في هذا البحث هي مشكلة انتشار العشوائيات ودورها في احداث ظاهرة التلوث البصري في المدينة والذي أفقدها طابعها المعماري المخطط لابراز هويتها الحضارية وليحل محله بيئة عمرانية عشوائية تنتشر فيها مظاهر التجاوز على قوانين وتشريعات البناء والتعدي على اراضي الغير والاضافات غير المتناسقة للمباني السكنية مع ما حولها .

The role of housing in the random events of the phenomenon of visual pollution Case study "Um alwarid " in AL-Jadirya quarter.

Abstract

Increasing the breadth of the phenomenon of slums in the cities has generated a lot of problems between the problems of physical and social, economic, and return multiple problems to the complexity of the causes giving rise between economic and social reasons, cultural, noting that the results have exceeded these aspects to cause a display of environmental pollution of visual pollution, which is one of the most dangerous types of pollution because it is more pronounced and affects the psychological equilibrium and aesthetic for the viewer. Have contributed to the extension of population non-planned, multi-migration to the deterioration of social values and norms and the emergence of social behavior and economic Incorrect either to lack of economic resources or lack of social and cultural awareness of the population to find a physical environment random lacks coherence and harmony and overlapping of the aesthetic with the chaos to form the phenomenon of visual pollution. What matters research is the proliferation of slums and their role in causing the phenomenon of visual pollution in the city lose its character architect planned to highlight cultural identity and replace urban environment random-infested manifestations of overtaking on the laws and zoning regulations, abuse, and additions to non-homogeneous residential buildings with around.

المقدمة

يبرز تاثير البناء العشوائي على البيئة العمرانية من خلال احداثه تشويه للصورة البصرية بسبب انعدام القيم الجمالية في تصميم المباني السكنية وطريقة هندسة الطرق ومجاوراتها ، ويعود سبب غياب الطابع الجمالي عن العشوائيات كونها نتيجة جهود ذاتية في البناء واعتماد السكان على اساليب بسيطة وقديمة في آن واحد وخارج اطر قوانين البناء ، ومما لاشك فيه ان من اهم اسباب انتشار البناء العشوائي هو ضعف المستوى الاقتصادي للسكان والخلفية الاجتماعية الريفية في الغالب التي قدموا منها بالاضافة الى ضعف التخطيط والمتابعة من قبل البلديات .

ادى الانتشار الواسع للعشوائيات الى اعتبارها ظاهرة عالمية تتميز بها الدول النامية . وهي ليست مشكلة عمرانية بحتة يمكن حلها بمجموعة من الحلول العمرانية هي مشكلة تشترك فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية في ايجادها وكل هذا هو انعكاس للظرف السياسي للبلد ، وترمز العشوائيات الى محاولة السكان توفير اهم الاحتياجات الانسانية وهو السكن بغض النظر عن مطابقته او ملائمته وهم بذلك يعتمدون على جهودهم الذاتية في البناء .

لقد ارتبطت ظاهرة النمو العشوائي بالاوضاع الاقتصادي والاجتماعية والسياسية للدول ، فقد ادت الظروف السياسية والاقتصادية وتبعاتها على الناحية الاجتماعية الى تردي الوضع الاقتتصادي والاجتماعي للسكان واضطرار الكثيرين الى الهجرة من المدن والارياف الى المدن الكبرى بحثا عن فرص العمل وهذا ادى بدوره الى نشوء العشوائيات في العواصم والمدن الكبرى يضاف اليه الزيادة السكانية المستمرة وقلة ما ينجز من مشاريع الاسكان الموجهه للطبقة العاملة والضعيفة اقتصاديا التي لم تجد حلا سوى اللجوء الى الاسكان العشوائي .

لقد ادى عجز الدولة بسبب الحرب عن توفير السكن الملائم لشرائح المجتمع من ذوي الدخل المحدود وعدم فسح المجال للقطاع الخاص لدخول قطاع الاسكان وانشاء المشاريع السكنية الى تفاقم الازمة السكنية في العراق ، ولجوء الكثير من الاسر سواء محدودة الدخل او الفقيرة الى الاعتماد على جهودها الذاتية في حل مشكلة السكن باقامة المناطق العشوائية متجاوزين بذلك سواء على الاراضي الحكومية او الخاصة ، ومع مرور الوقت ازدادت المناطق العشوائية داخل المدن وما حولها ، حتى اصبح من الصعب ازالتها وتوفير الاسكان البديل لسكانها .

لقد مثلت العشوائيات الوجه العمراني القبيح في الشكل والمضمون للمدينة حيث اساليب البناء الرديئة ومواد البناء غير الثابتة احيانا لتظهر صور جديدة وانماط متباينة من المساكن متنافرة فيما بينها وبين مجاوراتها اثرت على الصورة البصرية للبيئة لتشكل بذلك تلوثا بصريا ، ويمثل التلوث البصري كل المناظر والصور المتعلقة بالمباني ومجاوراتها الخالية من القيم الجمالية والتي تؤذي المتلقي او المشاهد لهذه الاعمال ومع مرور الوقت واستمرار وجود هذه العشوائيات وتوسعها يبدا المشاهد لها بتقبل هذه الصور نتيجة تاثيرها عليه من خلال فقدانه للاحساس بالقيم الجمالية والاعتبارات الجمالية للتصاميم المعمارية للمباني ليحل محله شعور بالرضا والقبول للصورة البصرية الغير الجميلة لتلك المباني وقبولها كواقع حال للمدينة.

لقد اهتم التصميم الحضري والعمراني بالنواحي البصرية والجمالية للمدينة ، ووضعت المعالجات للجوانب البصرية والجمالية من اجل ايجاد وتحقيق بيئة خالية من التلوث عموما والتلوث البصري خصوصا .

مشكلة البحث

لقد تاثرت المدن العراقية بالاوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت على العراق ، وما نجم عنها من عشوائية في التوسع العمراني والتجاوزات على الاراضي الحكومية او الخاصة لتشكل هذه التجاوزات مناطق عشوائية اخذت بالازدياد في السنوات الاخيرة وقد ادى ذلك الى الكثير من السلبيات منها التلوث البصري ،وهو فقدان النواحي الجمالية والبصرية والتشوهات المعمارية في مدينة بغداد .

هدف البحث

يحاول البحث توضيح العلاقة بين الاسكان العشوائي باعتباره احد الاتجاهات التي يلجا اليها ذوي الدخول المحدودة والضعيفة لحل مشكلة الحصول على مسكن بالجهود الذاتية والامكانات المحلية ، وما يعكسه هذا السكن من تلوث يصيب المشهد الحضري نتيجة لفقدان النواحي الجمالية والبصرية وتاثيرات ذلك على المتلقي ، وعلى جمالية المدينة فيما بعد .

فرضية البحث

كلما امكن فهم واستيعاب العلاقة التي تربط التلوث البصري بالسكن العشوائي كلما امكن وضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلة.

منهجية البحث

يتبنى البحث المنهج الوصفي التحليلي الميداني واستنتاج الحقائق العلمية والعملية لمواجهة المشكلة المدروسة.

حدود البحث

جانب الرصافة من مدينة بغداد – منطقة ام الورد والواقع في منطقة الجادرية ببغداد .

هيكل البحث

يتكون البحث من ثلاث مباحث يتناول المبحث الاول الاسكان العشوائي والمبحث الثاني يتطرق الى التلوث البصري ، اما المبحث الثالث فقد تناول منطقة الدراسة ، وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاولى / العشوائيات

1- الاسكان العشوائي : نظرة عامة

تمثل المباني في المناطق العشوائية جهود ذاتية من جانب السكان الذين يعتمدون على انفسهم في الحصول على المسكن ، وتؤكد الاحصائيات على ان 50% من المساكن في العالم الثالث تبنى بالجهود الذاتية مما يوضح الحجم الكبير لهذا النوع من الاسكان ، حيث تعد العشوائيات قضية انسانية – اجتماعية تهم قطاعا كبيرا من السكان في مختلف الدول ، ورغم ان النظرة الاولى لقضية العشوائيات تبدو قضية اسكانية ، الا ان لها دوافع اخرى ترتبط بالوضع الاقتصادي ، والاجتماعي للدول ، وتتعلق بالبيئة العمرانية وفعالية القوانين واللوائح الخاصة به . ويبدو البعد الاجتماعي اكثر محور وضوحا في تشكيل ظاهرة العشوائيات فالخلفية الاجتماعية تتضافر مع النمط العمراني العشوائي ويفرز ذلك كله نوعا من الخلل او الاضطراب الذي ينتهي الى نشاة هذه المناطق واتساعها حجما وحيزا وسكانا (عيد،مرغني، 2008).

1-1 مفهوم الاسكان العشوائي

ظهر مفهوم الاسكان العشوائي الى الثورة الصناعية التي شهدتها لندن في القرن التاسع عشر لتاخذ بالانتشار في انحاء كثيرة من العالم ، ويطلق على هذه المناطق تسميات عديدة منها السكن السرطاني ومدن الصفيح والسكن القزمي والمتجاوزين والسكن اللاقانوني، بالاضاة الى مصطلحات مثل العشوائيات ومدن الاكواخ(ابنا،2008،ص10) .

ونظراً للاختلاف النسبي لمفهوم السكن العشوائي من منطقة الى اخرى فيمكن اعطائها مجموعة من التعريفات :

أ. مفهوم المعهد العربي لانماء المدن للأحياء العشوائية ، بأنها مناطق أُقيمت مساكنها بدون ترخيص وفي أراضٍ تملكها الدولة أو يملكها آخرون، وغالباً ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية ولا تتوافر فيها الخدمات والمرافق الحكومية لعدم آعتراف الدولة بها (النعيم ،2004 ،ص2) .

ب. اما توصيات ندوة ظاهرة السكن العشوائي واحياء الصفيح المقامة في الرباط عام 1985 فكانت ،كل سكن يبنى مخالفا لقوانين التنظيم المعمول بها ويشمل ذلك القوانين العمرانية والصحية والسلامة العامة وتمثل خطرا على سكانها وعلى المجتمع وتضر بالمصلحة العامة في مستوى مبانيها أو كثافتها او لظروف التجهيزات الموجودة بها وغيرها من المعايير الصحية والفنية المناسبة للسكن السليم يكون سكنا عشوائيا (الملا حويش،2005 ، ص248) .

1-2 المعطيات الاساسية لانتشار المناطق العشوائية الجديدة

بغية تحليل موضوع السكن العشوائي وايضاح ابعاده الواقعية ، ومن اجل ايجاد حلول اكثر واقعية لهذه المشكلة ، لابد من النظر في الامور التالية (الملا حويش،2005 ، ص248):-

أ- افرزت ظاهرة السكن العشوائي بشكل واضح وكبير وجود شريحة من المواطنين قد عجزت عن امكانية تامين سكن لعوائلها ، وهذا يؤشر طبيعة النقص الحاصل في الوحدات السكنية في بغداد وعموم العراق من ناحية ، وعدم امكانية المواطن على تامين هذه الحاجة الاساسية للعائلة .

ب- قيام افراد ومجموعات بالمتاجرة بالابنية القائمة والعائدة الى الدولة وكذلك المتاجرة بقطع الاراضي السكنية وغير السكنية لقاء مبالغ دون رقابة ودون رادع من اجهزة الدولة ودوائرها ذات العلاقة .

ج- قام عدد غير قليل من المتجاوزين بالتجاوز والسكن اللاقانوني في مجمعات حكومية او البناء والسكن فيه متاملين حصولهم على تعويضات مادية من الدولة لكونهم اقاموا مشيدات تتطلب التعويض في حالة ازالتها حسب اعتقادهم.

د- ابعد الارتفاع الحاد باسعار الاراضي بسبب المضاربات العقارية ، شريحة من المواطنين الفقراء من امكانية حصولهم على قطعة يمكن السكن فيها وبناءها بالامكانيات الذاتية.

هـ- بسبب الارتفاع الحاصل في ايجارات السكن وعدم قدرة شريحة من المواطنين على دفع مستحقات الايجار وبالتالي محاولة الحصول على اي سكن بدون ايجار للعائلة.[1]

3-1 النواحي السلبية الناجمة عن ظاهرة الاسكان العشوائي (تركي ، اليات التصميم والبناء)

1- أضافة نسيج عمرانى مشوهة إلى الكتله العمرانيه الأساسيه.

2- النقص الشديد في المرافق العامه وبخاصه الصرف الصحى أدى إلى أضافة كتلة عمرانية ملوثة للبيئه .

3- عدم توفر الكهرباء والماء أدى الى لجوء السكان الى الاعتماد على المناطق المجاورة .

4- التزاحم الشديد للمبانى وعدم ترك فراغات أدى إلى فقدان الخصوصيه وزيادة درجة التلوث السمعى والبصرى فساعد ذلك على زيادة الأمراض البدنيه والأجتماعية والنفسيه أيضاً بين هذة الفئات من السكان.

5- الاخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتادي للساكنين في المدينة.

4-1 السكن العشوائي والتجاوز على الاراضي

يقوم السكن العشوائي على مبدا التجاوز على اراضي يملكها الغير سواء كانت ملكيتها تعود للدولة او للأفراد ،وهي ليست مشكلة تخطيطية او اجتماعية اواقتصادية فحسب ، وانما تتعلق ايضاً بالجانب القانوني المتمثل بملكية وعائدية الارض المتجاوز عليها والتي تعود ملكيتها للدولة اوللأفراد ، اما انواع الاراضي المتجاوز عليها فهي (لينا،2008،ص42) :

1- اراضي الدولة : وهي التي تعود ملكيتها لوزارة المالية مثل التجاوزات في منطقة المعامل – طريق بعقوبة القديم .

2- اراضي الوقف

3- الاراضي المملوكة للدولة : وهي الاراضي التي تعود ملكيتها لوزارات مختلفة .

4- اراضي ملك خاص : وهي الأراضي التي تعود للافراد ، فيقوموا بتقسيمها وإفرازها ومن ثم عرضها للايجار او للبيع للساكنين بعقود ولكن استعمال الارض لايتطابق مع الاستعمالات المخصصة لها بالتصميم الاساس كمنطقة ام الورد في الجادرية .

---

1 - قام الباحثان بعدد من المقابلات مع مكاتب العقار واستفسر عن سقف الايجار للشقق والدور

1-5 واقع ظاهرة السكن العشوائي في المدن العربية

أن معظم العواصم العربية قد شهدت نمواً سكانياً مضطرداً مما جلعها مدناً مهيمنة كالقاهرة والدار البيضاء الرياض والخرطوم وغيرها، إذ تتراوح نسبة السكان الحضر في تلك العواصم بين 20% و 25% من إجمالي سكان القطر . أن هذا النمو الحضري المتسارع قد أدى إلى ظهور العديد من المناطق العشوائية على أطراف المدن العربية وبداخلها. وتفتقر معظم تلك العشوائيات للخدمات الضرورية. كما أن وجود المناطق العشوائية لا يقتصر فقط على الدول العربية التي تعاني من مشكلات اقتصادية ، وانما ظهرت ايضاً في بعض الدول العربية الغنية، ولكن بصورة أقل خطورة إذا ما قورنت بوضع العشوائيات في الدول العربية الأخرى. وتتراوح نسبة من يسكنون في احياء غير مخططة وغير قانونية في معظم المدن العربية بين 30% و 60% ، كما اوضحت الدراسة التي اجراها المعهد العربي لانماء المدن في عام 1997 أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و 30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% وسط العاصمة. كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و 22% شيدت بطريقة جماعية. ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الاحياء العشوائية عن 70% . كما أوضحت تلك الدراسة أن معظم العشوائيات في الدول العربية تفتقر الى خدمات الصرف الصحي. ومياه الشرب النقية ونقص المواد الغذائية وتنتشر فيها البطالة والجريمة والمخدرات والاعتداء على الممتلكات (النعيم ،2004،ص2).

1-5-1 السكن العشوائي في مدينتي دمشق وحلب

يعد التوسع الذي تشهده مناطق السكن العشوائي حول المدن الكبيرة مشكلة رئيسية في سوريا و خاصة في دمشق و حلب,إذ أن هناك بحدود 209 منطقة سكن عشوائي في سورية تبلغ مساحتها 26600 هكتار،و يعيش في هذه المناطق بحدود 30% من عدد السكان في المناطق الحضرية، فقد أدى التمركز الصناعي والتجاري في المدن إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدن و تدهور البيئة الحضرية (www.aohrs.org). وتعد مناطق السكن العشوائي مناطق مرتفعة الكثافة السكانية و مزدحمة قد تصل إلى ما بين 700 و 800 شخص / هكتار , و ذلك بالمقارنة مع كثافة سكانية قدرها 216 شخص / هكتار في مناطق نظامية. إن كلا من دمشق وريف دمشق في المدة بين 1960-1970 كان يشهد نزوحا سكانيا كبيرا من المحافظات الأخرى أي أن المحافظتين كانتا تشكلان قطبي جذب للسكان وللراغبين في فرص العمل التي لم تكن متوافرة في أماكن سكناهم وخاصة للقادمين من المحافظات الجنوبية (تونسي ، 2006، ص5) .

وكشفت الدراسة التي أُجريت في مدينة حلب بسوريا أن معظم سكان العشوائيات نازحون من الريف ويمثلون 47% من سكان العشوائيات . وهذا بالاضافة إلى أن 34% قد نزحوا من المدن المجاورة أو من وسط المدينة إلى أطرافها ، وتشكل هذه العشوائيات حزام فقر حول مدينة حلب، تنتشر وسطها الجرائم. كما تتصف الاحياء العشوائية بمدينة حلب بارتفاع حجم الأسرة الذي يبلغ معدلها نحو 7,2 فرداً (النعيم ،2004، ص2) .

إن ظاهرة السكن العشوائي (التي تطوق المدن الكبيرة وتشوه المنظر العمراني فيها مما يبرر دعوتها بأحزمة الفقر) تعود إلى عقود عدة من الزمن بسبب :

- نزوح السكان عن المناطق المحتلة.
- العقدان الأخيران قد شهدا نمواً سريعاً جداً لظاهرة السكن العشوائي بسبب أسعار السكن النظامي المرتفعة بالنسبة لمتوسط الدخول والأجور.
- تمركز الأنشطة في المدن الكبيرة، فلم تجد شريحة كبيرة من النازحين أي متنفس لها سوى في الاعتماد على الأراضي الزراعية أو المحمية في بناء مساكن لا تخضع لأي نوع من المعايير الفنية أو الصحية أو البيئية.
- قد توسعت تلك المناطق ، بسبب التأخير في صدور المخططات التنظيمية وقصور التخطيط العمراني ، وعدم تخصيص أراض صالحة للبناء, إضافة الى تساهل الوحدات الادارية والبلديات ، ومساهمة تجار الأراضي والسماسرة في تشجيع اقامة المساكن المخالفة التي تفتقر لأبسط الشروط الفنية والصحية. وما زاد في تفاقم المشكلة تجاهل الجهات المعنية لهذه المسألة التي سادت معظم المحافظات السورية.
- استغل تجار البناء حالة الفوضى القائمة على نقاط التماس بين دمشق وريفها, فأقاموا نحو 34 تجمعاً سكنياً عشوائياً , يضم 40% من سكان المدينة وريفها تقريباً .

ونظراً لعدم توفر الخدمات في هذه المناطق، فقد تسببت هذه المناطق خلال سنوات طويلة بإرباك حقيقي في شبكة المياه والكهرباء وفي تنظيم الخدمات العامة. وتأثرت الخدمات في مناطق السكن النظامية نظراً لتخصيص جزءٍ من الموارد لتخدم مناطق السكن العشوائي التي لا تشارك أساساً في الإيرادات. وتحسن الوضع قليلاً بعد السماح لسكان تلك المناطق بالاشتراك نظامياً في الخدمات الرئيسية (ماء وكهرباء).

مما زاد في تفاقم المشكلة تجاهل الجهات المعنية لهذه المسألة التي سادت معظم المحافظات السورية. ورغم صدور القانون رقم 1 لعام 2003 القاضي بمعالجة مشكلات السكن العشوائي، فان القانون لم يساعد كثيرا في حل المشكلة, بل تفاقمت واستمرت بالانتشار السريع. ومن ضمن الحلول التي تعمل الحكومة من خلالها لحل مشكلة السكن العشوائي (سليمان ، 2006،ص1) :-

- تم مؤخراً تأسيس شركة عقارية مشتركة سورية- سعودية برأسمال قدره 350 مليون يورو, ويمثل الحكومة المؤسسة العامة للاسكان بالاشتراك مع الشركة السعودية الأولى للتطوير العقاري, وهدفها تطوير المشاريع العقارية السورية بمختلف أنواعها.
- وستكون إدارة وتسيير أعمال الشركة من مسؤولية الشركة الأولى وذلك خلال فترة اعداد المخططات ودراسات الجدوى وانتهاء بادارة تشغيل الشركة المشتركة والمشاريع التي تقوم بها.
- ستؤمن الشركة بالتنسيق مع الجهات والوحدات الادارية في المحافظات كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقليص السكن العشوائي.
- سيكون ضمن أعمال الشركة معالجة مناطق المخالفات الجماعية ومناطق السكن العشوائي وتهيئة الأراضي والواحدات المتكاملة.
- وستكون الشركة الجديدة هي الجهة الوحيدة المخولة بإجراء التطوير لهذه المناطق والتي يتم تحديدها بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

- ويشهد قطاع السكن إقبالاً كبيراً من المستثمرين العرب والأجانب, فقد أبدت مجموعة شركات ماليزية الرغبة في بناء نحو مئة ألف وحدة سكنية في سورية.

6-1 محددات إضفاء الصفة القانونية للمناطق العشوائية (برنامج الامم المتحدة للمستوطنات، 2001)

بالنظر إلى تعقد المشاكل الناجمة عن ظاهرة السكن العشوائي كالتدهور السكني و البيئي وآزدياد جوانب عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية والتفرقة المكانية وبالنظر لأهمية ملكية الاراضي والجانب القانوني لها في تحديد البرامج المناسبة لظاهرة السكن العشوائي فإن مناقشة الأوضاع القانونية لساكني الاحياء العشوائية تستحق اهتماما خاصاً. فمنذ بداية توسع المستوطنات العشوائية في الأربعينيات والخمسينيات، ساد إفتراض بأن الأمر سيخضع للرقابة في نهاية الأمر، وستزال تلك العشوائيات. وعلى الرغم من أن ذلك لم يحدث، فإنها أُستبعدت ببساطة من خرائط المدن.

وتبنت بعض الدول تشريعات جديدة لصالح ساكني العشوائيات، كما انه قد ينشأ قانون رسمي، وإن كان غير نظامي، بالنسبة للمستقرات العشوائية هذه حيث أن الدولة ذاتها قد تساهم في خلق نوع من الوضع القانوني غير النظامي لمواجهة الاحتياجات القانونية لسكان العشوائيات فيما يتعلق بملكية المساكن. وهذا أمر يتم بحكم الواقع وليس بحكم القانون، أي القبول بالاحياء العشوائية .

إن هذا التفاهم الضمني ينهار في السنوات الأخيرة لاسباب منها القوانين والسياسات الاسكانية التي تنص الآن على إضفاء الصبغة الشرعية على حيازات الأراضي في الاحياء العشوائية ومنها المتطلبات الجديدة من جانب المصارف التي ترفض إقراض أي أحد لم يسجل ملكية أرضه مثلا.

إن عدم قدرة الدولة على إضفاء الصفة القانونية على هذه المستقرات القائمة منذ وقت طويل يمكن إرجاعه إلى عدد من العوامل المتداخلة ومن بينها:-

1- ملكية الأرض غير الواضحة

لقد ساهم تعدد الجهات المالكة لاراضي الدولة الى عدم الوضوح بشأن من يملك الأرض فعلاً شيوع المسؤولية والتهاون في تحديد الموقف القانوني للساكنين. ومن الأسباب التي جعلت قيام السكان ببناء المساكن أو بالإقامة على أراض يملكها آخرون، حالة متفاقمة ،انه لم يتخذ لا ملاك الأراضي (الدولة اوالقطاع الخاص) ولا شاغلي هذه الأراضي الإجراءات المتاحة لكل طرف ، كالطلبات بشأن الإخلاء القسري أو اعادة الأراضي من جانب الملاكين أو شراء الأراضي ومنح الصفة القانونية لتملكها من قبل شاغلي هذه الأراضي.

2- قبول الوضع الراهن

ان السياسة المتواصلة المتمثلة في تقديم خدمات عامة غير مضمونة للمناطق السكنية العشوائية التي تم قبول شغلها بدلاً من الإنتهاء أولاً من مسألة الملكية، قد حالت هذه السياسة أو أبطأت، من إعطاء الصفة القانونية للمستقرات العشوائية. ونظراً للحاجة العاجلة لتوفير المرافق العامة والخدمات العامة الأساسية لشاغلي هذه الأرض فأن اضفاء الصفة القانونية لم يكن هو الأولوية العليا بالنسبة للحكومات والساكنين معاً ، فتقام مشاريع تحسين مواقع المناطق السكنية العشوائية مثلاً والتزويد بالخدمات بدون حل اشكالية الملكية ،(وهذا لا ينطبق على المناطق التي يتم تطويرها واعادة تخطيطها).

وقد يجيز احيانا القانون الرسمي إنشاء مستقرات وتحسين الأوضاع السكنية في مناطق السكن العشوائي ، ففي فنزويلا مثلاً يستغرب من كثرة الخدمات العامة المقدمة إلى المستقرات العشوائية الحضرية التي لم تحظ بإعتراف قانوني. فقد تصل الخدمات الى تحويل الوحدات السكنية من اكواخ الى دور سكنية بل ومتعددة الطوابق في بعض الاحياء ومبنية من مواد مناسبة.

3- الإجراءات البيروقراطية وتضارب القوانين

ان مسؤولية التعامل مع الأرض موزعة بين مجموعة كبيرة من مؤسسات الدولة وان عدم التنسيق بين هذه المؤسسات وتضارب القوانين والمسؤوليات والقرارات والإجراءات البيروقراطية والتي تستهلك وقتاً بالإضافة إلى أنها باهظة التكاليف خصوصا في بلدان تتسم بعدم تساوي الفرص في الحصول على خدمات النظم القانونية والإدارية ادى الى عدم تحديد الوضع القانوني للمساكن العشوائية.

إن شاغلي المناطق السكنية العشوائية يظلون قانعين إلى أن تأتي اللحظة التي يطلب إليهم تقديم ما يثبت ملكيتهم القانونية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مبادرات إضفاء الصفة القانونية للاراضي المملوكة من قبل المواطنين وليس الحكومة تُوَاجه بضرورة تحديد الملاك الحقيقيين. ذلك أن من الضروري تحديد التسلسل القانوني للملكية، وحل مسائل تقسيم الأرض غير المفرزة قانونياً ، التي كانت توزع تقليدياً بين الكثيرين من الملاك عن طريق الوراثة.

7-1 توصيات الامم المتحدة بخصوص ظاهرة السكن العشوائي

يعتبر برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، إن أكبر خطر يهدد سكان المناطق غير النظامية او العشوائية هو الإجلاء لأنه يعني انتهاء إمكانية الحصول على سكن ميسور التكلفة في موقع مناسب، وفقدان نمط من العيش في مجتمع قائم على الترابط.

إن التغييرات القانونية الجذرية التي حدثت إزاء حالات الإخلاء القسرية هي بالتأكيد من أهم التطورات التي حدثت في قطاع الإسكان في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الأخيرة. فمعايير حقوق الإنسان الدولية الحالية تستنكر عمليات الإخلاء القسري إلى مدى أكبر مما كان عليه من قبل . إن حملة ضمان الحيازة التي يشنها الموئل ترفض حالات الإخلاء غير القانوني، كما أن الفرضية الأساسية التي تستند إليها هذه الحملة هي أن ضمان الحيازة هو من بين أهم حقوق الإسكان. وأن ضمان الحيازة من أهم العوامل الحافزة على إجتذاب استثمارات الشركات والأفراد من أجل تحسين الظروف المعيشية للاحياء العشوائية(برنامج الامم المتحدة،2001) .

في عام 1997، صدرت وثيقة أكثر تفصيلاً بعنوان *"General Comment No. 7"* بشأن الإخلاءات القسرية، وافقت عليها الأمم المتحدة. وقد وسعت هذه الوثيقة بدرجة كبيرة من مظلة الحماية المقدمة للسكان ضد الإخلاء القسري وحددت مجموعة من المعايير (برنامج الامم المتحدة،2001) تجبر الحكومات على :-

1- ضمان إيجاد قوانين الحماية محلياً التي تعاقب الأشخاص المسؤولين عن القيام بالإخلاءات القسرية بدون الضمانات السليمة.
2- الإخلاءات لا يجب أن ينتج عنها تشريد الأفراد أو جعلهم عرضة للإخلال بحقوق الإنسان الأخرى الخاصة بهم
3- على الحكومات كذلك ضمان أن الأشخاص الذين يتم إخلاؤهم سواء بطريقة غير قانونية اوبموجب قانون يضمن لهم شكلاً من أشكال الإسكان البديل.

4- على الدول أن تبحث بجدية في البدائل الممكنة قبل القيام بأي إخلاءات قسرية وذلك بهدف تحاشي وللحد الادنى من استخدام القوة، أو لمنع الطرد كلياً.

5- اعطاء تأكيدات للسكان المهجرين قسراً بتلقي تعويض مناسب عن أي ملكية عقارية أو شخصية تتأثر بسبب الإخلاء.

6- وعند القيام بالإخلاءات كأجراء أخير، ينبغي تطمين الأشخاص الذين تم إخلاؤهم بأنهم لن يتشردوا وأنهم سيتلقون اشتراطات قبل اتخاذ أي إخلاء لهم بما فيها فرصة التشاور الحقيقي وفترة إخطار مناسبة قبل الموعد المقرر للإخلاء وتلقيهم معلومات عن الإخلاءات المقترحة كماوينبغي أن يحضر العملية موظفون رسميون يحملون تحقيق شخصية واضحة ويجب ألا تتم عمليات الإخلاء في الأحوال الجوية السيئة، أو ليلاً، ما لم يوافق الأشخاص المتضررون على ذلك. ومع تقديم العلاجات القانونية والمساعدة القانونية إلى الأشخاص الذين في حاجة إلى نقل قضيتهم إلى المحاكم.

1- 8 السكن العشوائي في مدينة بغداد

لقد ارتبطت ظاهرى السكن العشوائي في بغداد عند نشوئها بالهجرة بالاضافة الى العوامل الديموغرافية المتمثلة بارتفاع معدلات النمو السكاني. وقد تاثرت بنية مدينة بغداد الوظيفية والمورفولوجية بشكل كبير جدا بموجات الهجرة ، والتي من خصائصها انها تشمل جميع افراد الاسرة وهذا بدوره يزيد من الخلل المتعاظم في مناطق الطرد ومناطق الجذب السكاني فأصبحت مدينة بغداد . ومع ارتفاع نسبة تكاثر السكان من جهة وتسارع نمو المدن وهيمنة العاصمة بغداد ديموغرافياً واقتصادياً وادارياً بلغت الهجرة الى بغداد مداها سواء كماً او نوعا وهذا انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني وتوازن التنمية (لينا،2008،ص).

منذ تغيير النظام السابق في 9/ نيسان / 2003 وما تبعه من ضعف مؤسسات الدولة والانفلات الأمني الذي ساد البلاد وخاصةً مدينة بغداد ، عادت الى الظهور مشكلة السكن العشوائي بوجه آخر إذ أخذت من الابنية الحكومية ودوائرها والأراضي المجاورة لها والعائدة للدولة موقعاً لها ، وبعد ان كانت تأخذ من اطراف المدينة مقراً لتواجدها ، اصبحت تحتل مواقع مميزة في وسط المدينة وفي أماكن بالقرب من بيئات مميزة في المدينة ، مما يتطلب وقفة خاصة وفكراً جديداً في معالجة هذه الظاهرة من خلال دراسة اسبابها الحقيقية ومسبباتها وإزالة الآثار السلبية المترتبة عليها بأسرع وقت ممكن بسبب استفحالها وتعقدها ، إن ظاهرة السكن العشوائي في هذه المرحلة قد أفرزت بشكل واضح وكبير وجود شريحة من المواطنين قد عجزت عن امكانية تأمين سكن لاسرها ، وهذا يؤشر طبيعة النقص الحاصل في الوحدات السكنية في بغداد وعموم القطر من ناحية ، وعدم أمكانية المواطن على تأمين هذه الحاجة الاساسية للاسرة كما ساهمت منظمات حزبية سياسية واجتماعية ودينية وعلى نطاق واسع بالتجاوز على ابنية واراضي الدولة ، وإتخاذها مقرات لها ،كما إن الظروف الامنية والسياسية وضعف الجهات الرسمية في تطبيق القوانين والتشريعات التي تتعامل مع المتجاوزين على ممتلكات الدولة وأراضيها قد ساهم مساهمة كبيرة في نشوء هذه المجمعات(الملا حويش،2005،ص) .

المبحث الثاني / التلوث البصري

2- مفهوم التلوث البصري

التلوث البصري (Visual Pollution) هو مصطلح يطلق على العناصر البصرية الغير الجذابة وهي كل المناظر باختلاف انواعها والمحيطة بالانسان ، مثال المباني الغير مدروسة والعمارة غير المنظمة والاعلانات العشوائية ،كل هذه الامور هي تشويه تقع عليه عين الانسان يحس عند النظر اليه بعدم ارتياح نفسي(الموسوعة الحرة ،ويكيبديا)،وبمعنى اخر هو كل مايؤذي البصر وينفره من مناظر غير متجانسة وغير متناسقة وعناصر مشوهة للشكل الجمالي للبيئة العمرانية(المجلة المعمارية العربية). يعرف التلوث البصري ايضا بانه كل مايتواجد من عناصر معمارية تؤذي الناظر عند مشاهدتها وتفقده الاحساس بالقم الجمالية والتشكيلية ، وهذه التاثيرات ناتجة بسبب المظاهر غير الجمالية والتي لا تتلائم مع البيئة المحيطة (اشرف ،2008،ص6).

ويتطرق مفهوم التلوث البصري الى كل عناصر البيئة التي لها تماس مع المجتمع ويعتبرها غير مقبولة ومن هنا اعتبر التلوث البصري مسالة نسبية ترتبط بالخلفية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لافراد المجتمع . وينشا التلوث البصري بسبب الاهمال وانعدام التخطيط والسلوكيات الفردية والاجتماعية والاقتصادية الغير مسؤولة بسبب القصور في الوعي الاجتماعي والثقافي .

وتكمن خطورة التلوث البصري في ارتباطها بالدرجة الاساس بفقدان الاحساس بالجمال وانهيار الاعتبارات الجمالية والرضا والقبول للصورة القبيحة وانتشارها حتى اصبحت بالمقياس المرئي للعين عرفا وقانونا موجودا .

2-1 الخصائص البصرية والجمالية للمدينة

يلعب التعايش البصرى للأنسان دورا خطيرا فى توجيه سلوكياته اليومية، وهذه السلوكيات هي نتيجه تراكمات ورواسب للبيئة المحيطة التى تفتقر الى الجماليات ولا تشيع فى أجوائها الا ماهو قبيح وغير متناسق أو متجانس وكل هذا سينعكس بشكل سلبي على المجتمع ، فانعدام الجمال يؤدى تدريجيا الى فساد الذوق العام نتيجة اعتياد القبح وشيوعه ، وبالتالى تدهور الحالة النفسية للمواطن وتدميرها مما يؤثر على الناتج العام والاقتصاد القومى للبلاد (اسامة، 2007).

2-2 أسس ومعايير التشكيل البصري

يتاثر نجاح التشكيل البصري للمدينة القائمة على مظهر وشكل البيئة الطبيعية بينما تفرض المتطلبات العمرانية للحياة الحضرية التدخل في جماليات تلك البيئة الطبيعية ، فتميزها أو تعيبها وتبرز قدرة المخطط العمرانى على استخدام المعايير المادية كمعايير معمارية المحسوسة بالإضافة الى المعايير المعنوية غير الحسية كمعايير نفسية تدخل فى الاعتبارات التصميمية وتحدد مستوى الذوق العام للبيئة الطبيعية وما تحويه من مقومات أخرى ، حيث يتم تحديد معيار الذوق العام من خلال إحتياجات بعض السكان بما يحقق الأسس أو المعايير الجمالية التالية (اشرف ، 2008،ص7) :

1- أن يكون الإحساس والشعور العام محققة للراحة .
2- أن يكون هناك تنوع فى الإحساس والشعور العام بشكل متناسق .
3- أن يكون وضوح الشخصية محققا فى كافة عناصر الإدراك الحسي .
4- أن يكون هناك تحديداً مسبقاً للهدف والوظيفة قبل تحديد المعايير المادية والمعنوية.

2-2-1 تحقيق متطلبات التشكيل البصري

من أهم مؤشرات نجاح التشكيل البصرى للتجمعات العمرانية الحضرية والمدن القائمة أن تتمتع كل منها بطابع وشخصية منفردة من خلال الأسلوب المتبع فى تشكيلها العمرانى الذى يعكس مضمون العمران الحضرى فهو ناتج طبيعى لتطبيق الأسس والمعايير التصميمية والتخطيطية السليمة بما يحقق الأغراض الوظيفية والحركية والجمالية من خلال تحقيق ما يلي (اشرف ، 2008،ص8) :

1. وضوح وبساطة أسلوب التشكيل العمرانى .
2. التباين والتركيب والاهتمام بالتفاصيل .
3. اتزان الشكل العام زمنيا وعمرانيا.
4. التطابق بين الشكل والوظيفة .
5. إحترام البيئة الطبيعية والتكامل معها.

2-3 إظهار الصورة العمرانية السائدة بالمدينة

ترتبط الصورة العمرانية التى يجب أن يراها المشاهد لمنطقة عمرانية ما بالطابع العام السائد فى هذه المنطقة فتتحدد السمات التى تميز تلك المنطقة عن غيرها وتبرز وتظهر الشكل المطلوب تأكيدة فى ذهن المشاهد باعتبارة الناتج التلقائى لأفراد المجتمع الذى ينعكس على إظهار إمكانيات بنائية وفنية مميزة تتفق مع بيئتهم وتراثهم والمراسم السائدة فى تلك الفترة ، فالمصمم المعمارى قد يتجه الى تكوين الصورة التراثية التى تعكسها المدينة لكى تنطبع فى ذاكرة المشاهد العادى لتحقيق تجربة بصرية ممتعة، أو للوصول الى الإثارة البصرية الحسية للمشاهد عن طريق البصر تحت ظروف الرؤيا المثالية فيدخل المشاهد فى ثراء بصرى يتمتع فبدراسة السطح والملمس واللون والكتل والفراغات حتى يلمس الإبداع المعمارى فى الوسط العمرانى كله(اشرف، 2008،ص10).

2-4 مظاهر التلوث البصري

يمكن رصد مصادر ومظاهر التلوث البصري في شوارع وطرقات المدينة من خلال ما يلي (المجلة المعمارية العربية):

1- تباين اشكال المباني بين القديم والحديث في الموقع الواحد مع بروز فارق التقنيات ومواد البناء والتغليف بين مبنى واخر هذا يؤدي الى حدوث تنافر وعدم وجود تناغم تصميمي للمباني
2- المناطق العشوائية
3- سوء التخطيط العمراني لبعض الابنية سواء من حيث الفراغات او من شكل بنائها.
4- اهمال المباني الاثرية وتحويلها الى نشاطات اخرى
5- استغلال الارض في القاء القمامة
6- تشويه واجهات المباني والشوارع بالاعلانات والشعارات
7- ترك واجهات المباني بدون انهاءات او صبغ او صيانة مما يؤدي الى القيام بالمحاولات الفردية للتجديد او صيانة جزء من الواجهة مما يسبب تنافر مع شكل الواجهة
8- الابهار البصري نتيجة استخدام الزجاج والالمنيوم في الواجهات والتي ينتج عن انعكاس اشعة الشمس عن الجدران وارتدادها في زوايا مختلفة مما يعيق نظر المارة بالقرب من هذه المباني .

2-5 اسباب التلوث البصري

ادى التوسع العمراني العشوائي وزيادة البناء العشوائي في المدينة الى تدهور البيئة الحضرية وبالتالي تاثر الصورة البصرية للمتلقي نتيجة لاختلاط وتداخل الانماط العمرانية واحداثه تنافرا اثر بشكل سلبي على المشهد الحضري للمدينة وهو عكس ما يجب ان تعكسه المدن من قيم جمالية تتناسب مع ارثها الحضاري الخاصة بها ويمكن تحديد الاسباب بما يلي(اشرف ، 2008،ص6) :

1- الاسباب الاقتصادية :

أ- ساهم توقف او ضعف التشييد السكني الموجه للطبقات المتوسطة والفقيرة الى ارتفاع اسعار الوحدات السكنية وعدم تمكن الكثير من العوائل من امتلاك مسكن خاص بها .

ب- قيام بعض مالكي العقارات بعدم تشطيب وبياض الواجهات توفيرا للتكاليف .

ج- التخلص من القمامة بالقائها في الشوارع .

د- قيام ذوي الدخول المرتفعة باستخدام خامات واشكال ومواد تغليف مبهرة بغرض التباهي مما يتعارض مع الطابع العام للمباني .

2- الاسباب الثقافية :

أ- انخفاض المستوى التعليمي والثقافة لدى الافراد ادى الى اهمالهم الاعتبارات الجمالية ونظافة البيئة.

ب- انخفاض مستوى الوعي في مجال الخبرة المهنية لدى المخططين والمصممين.

3- الاسباب الاجتماعية : ساهم ازدياد الهجرة من الريف الى المدينة الى حدوث ازمة سكنية واضطرار السكان الى ايجاد معالجات ذاتية لحل المشكلة السكنية .

4- الاسباب القانونية :

أ- عدم وجود متابعة دورية وجادة من قبل الجهات المختصة عن تطبيق القوانين والتشريعات

ب- قصور وضعف وقدم قوانين المنظمة للعمران مما ادى الى القيام بالعديد من التعديلات المخالفة من قبل السكان.

المبحث الثالث / الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة الى التاكد من وجود علاقة بين الاسكان العشوائي والجهود الذاتية للحصول على المسكن وما يصاحب ذلك من تاثير سلبي على المشهد الحضري والذي يؤدي الى التلوث البصري.

3 - منطقة الدراسة

تنتشر في مدينة بغداد الكثير من المناطق السكنية العشوائية المخالفة لاستعمالات الارض ضمن التصميم الاساسي لمدينة بغداد وقد تم اختيار منطقة ام الورد ضمن بلدية الكرادة في الجادرية كحالة دراسية .

3-1 تاريخ نشوء منطقة ام الورد

سميت هذه المنطقة باسم (ام الورد) لكونها كانت بستان للورد ويستخدم لصناعة ماء الورد* يعود تاريخ منطقة ام الورد كمنطقة عشوائية الى خمسينيات القرن الماضي ، حيث بنيت على اراضي تعود ملكيتها للافراد يملكون ارض زراعية (جنس زراعي) قاموا بافرازها بشكل غير قانوني وغير مسجل في دائرة التسجيل العقاري** ، وتعود ملكيتها الى (44) شخص حيث لديهم سند مشترك*** وبالتالي تعتبر ارض مشاع بين المالكين (كثرة الاسهم ضمن سند الملكية).تبلغ مساحة المنطقة 12 دونم وبحدود 200 دار . وعندما صدر تصميم نظم استقامات الشوارع والازقة التي تتخلل القطعة بموجب واقع الحال اوصي بابقاء اجزاء الدور المشيدة ضمن التعديل على حالها لحين الهدم(حسين،2005،ص565).

3-2 : الموقع

المنطقة تقع في مدينة بغداد في بلدية الكرادة ، رقم المنطقة 673 زوية/ ام الورد وهي ضمن حدود محلة 913 ، وتقع على الجانب الايمن للطريق الرابط بين ساحة جسر المعلق وساحة جسر الطابقين عند الجانب الايمن لساحة كمال جنبلاط ، الشكل (3-1) يوضح موقع المنطقة ،اما استعمال المنطقة بموجب المخطط الانمائي الشامل لمدينة بغداد عام 2000 المعد من قبل شركة بول سيرفس ، فهو RM اي سكن عمودي ،الشكل (3-2) .

---

* المقابلة الشخصية مع اهالي المنطقة

** لايمكن لهم تسجيلها في دائرة التسجيل العقاري لكون صنفها ارض زراعية ملك صرف .

***حسب سجلات دائرة التسجيل العقاري في الكرادة

المصدر Google earth

كانون الثاني/ ٢٠١٠

الشكل ٣-١

صورة فضائية توضح موقع منطقة أم الورد

المصدر : دائرة بلدية الكرادة

شكل (3-2)

استعمال الارض لمنطقة ام الورد وفق المخطط الانمائي الشامل لمدينة بغداد لعام 2000

3-3: الابعاد التخطيطية

1- **الموقع** :

تعد المنطقة واجهة مهمة من واجهات مدينة بغداد وتتخذ موقعاً مهماً جداً في منطقة الجادرية، فهي احد أركان ساحة كمال جنبلاط ، حيث يصل سعر المتر المربع الواحد الى مليون وثمانمائة الف دينار عام 2010.المنطقة محاطة من الجانبين بشوارع مهمة أحدهما مؤدي الى جامعة بغداد وجسر الجادرية والآخر مؤدي الى الجسر المعلق ، اما الجوانب الاخرى فهي شوارع فرعية ومحاطة بالدور السكنية لمحلة 913 في احدهما والاخر ينتهي ببناية متعددة الطوابق وعلى الجانب الاخر لساحة كمال جنبلاط وبالمقابل لمنطقة ام الورد هناك مجمع سكني مكون من ابنية متعددة الطوابق شكل (3-3).

2- **نمط البناء** :

نمط بناء الدور السكنية من النوع المتصل على الاغلب ، إذ تتجمع القطع السكنية وبمساحات مختلفة بشكل متراصٍ مشكلة نسيجاً عضويا ذو محور رئيس بعرض 8م مغلق النهاية بعدد من الدور السكنية ، يتخذ منه اهالي المنطقة موقفاً لمركباتهم وتتفرع منه عدد من الفروع الجانبية على الجانبين الأيمن والأيسر وبإمتدادات وأشكال وبأبعاد غير منتظمة ، يبدأ البعض منها بعرض 1.20م . إن الدور السكنية ذات نمط بدائي تقليدي لاينتمي الى النسيج الحضري لمنطقة الجادرية ، هذه الدور شيدت دون الالتزام بالانظمة وتعليمات البناء مع عدم وجود تصاميم خاصة بالدار وبمواد بنائية رخيصة التكاليف منها مواد ثابتة ومنها مواد غير ثابتة وبمرور الزمن اصبح النسيج العمراني للمنطقة متدهوراً متماشياً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للاهالي .

3. **الاستعمالات** :

منطقة ام الورد عبارة عن دور سكنية ، قام الاهالي بتغيير استعمالات الدور المطلة على الشوارع الرئيسية المؤدية الى جامعة بغداد من سكنية الى تجارية ، وانتشرت الاكشاك على الجانب الايمن من الشارع الرئيسي . وتعتمد المنطقة في خدماتها كالمدارس والمركز الصحي والأسواق والخدمات الاخرى على المحلات المجاورة .

4. **الخدمات:**

لقد تم توفير شبكة ماء وكهرباء للمنطقة بقرار رئاسي قبل 2003 وسهل وقوعها ضمن حدود امانة بغداد من امكانية تزويدها بهذه الخدمات ولكنها غير مخدومة بشبكة المجاري .

المصدر Google earth

الشكل ٣-٢

صورة فضائية توضح التسيج العشوائي للدور السكنية والمحور المركبين للمنطقة والمحاور الثانوية

كانون الثاني ٢٠١٠

4-3 : مظاهر التلوث البصري في ام الورد

لقد تم اجراء مسح ميداني من خلال القيام بعدة زيارات ميدانية لمنطقة الدراسة ، حيث تم تسجيل بعض مظاهر التلوث البصري ، وكما يلى:

1- **طرز البناء :**

حيث تظهر الصور (1 ، 2 ، 3 ،4) عدم وجود طرز بناء واضحة المعالم وكما يلي :

أ-وجود تنافر واضح في طرز البناء وإختلاف العناصر المعمارية المستخدمة

ب- تأثير المواد الخام بشكل سلبي في تكوين الصورة البصرية للمدينة من خلال الصورة البصرية التي تعكسها عن العنصر بشكل فردي وعلاقته مع العناصر المحيطة به .

ج- وجود فارق تقنيات مواد البناء بين مبنى وآخر يؤدي إلى أحداث تشويه في الصورة البصرية ، بالاضافة الى تباين اشكال المباني ما بين القديم والحديث وعدم وجود اي تناسق ما بينهما .

د- التنافر البصرى نتيجة لفقدان التجانس بين الوان تشطيبات المبانى الخارجية ، والتنافر الواضح فى الارتفاعات والاحجام ومقاييس واشكال الفتحات والطرز المعمارية .

هـ- الإختلاف في إرتفاع المباني يكسر الأستمرارية البصرية لخط السماء skylines مما يؤدي الى عدم إنتظام الهيئة العامة للمشهد الحضري، وفقدانه وحدته البصرية لعدم قدرة المتلقي على إدراك وإستيعاب مكونات المشهد الحضري

و- عدم وجود استقامات للأزقة وقد تم تبليطها على أساس واقع الحال .

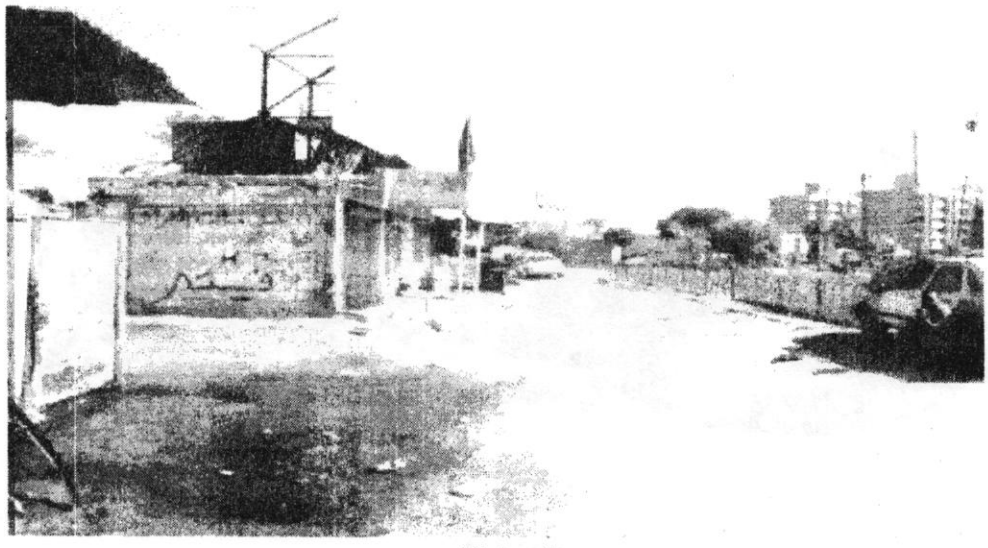

الصورة (1)

الصورة (2)

الصورة (3)

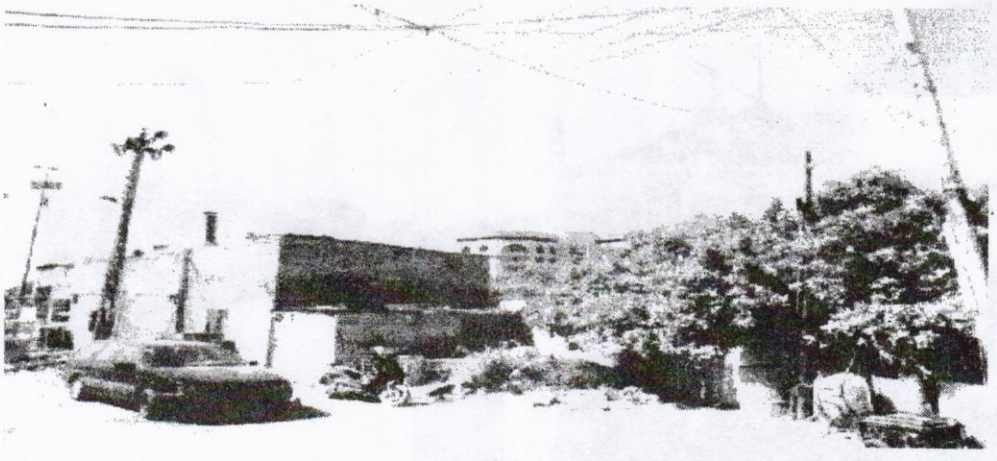

المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب /2010

الصورة (4)

2- <u>النسيج العمراني</u>

حيث تظهر الصور (5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ،10 ، 11) واقع النسيج العمراني في منطقة ام الورد ، وطبيعة تكوينه وبعض التاثيرات البيئية عليه ، وكما يلي :

أ- توضح الصور الحالة العمرانية المتردية للمباني السكنية وما تسببه من تشويه للصورة البصرية للبيئة.

ب- لقد تمثلت مظاهر التلوث البصري للمباني السكنية فى عشوائية تصاميم البناء وبدائية مواد البناء المستخدمة نتيجة لاغفال القواعد والمحددات المعمارية والتخطيطية مما نتج عنه فقدان للطابع العام للمبانى ، مع فقدان الملائمة الوظيفية والجمالية والبيئة والمناخية لهذه المباني .

ج-تداخل الاستعمالات السكنية والتجارية وانتشار الاكشاك مما أدى الى تشوية البيئة العمرانية للمنطقة.

د- تراكم القمامة والمخلفات بالشوارع والطرقات .

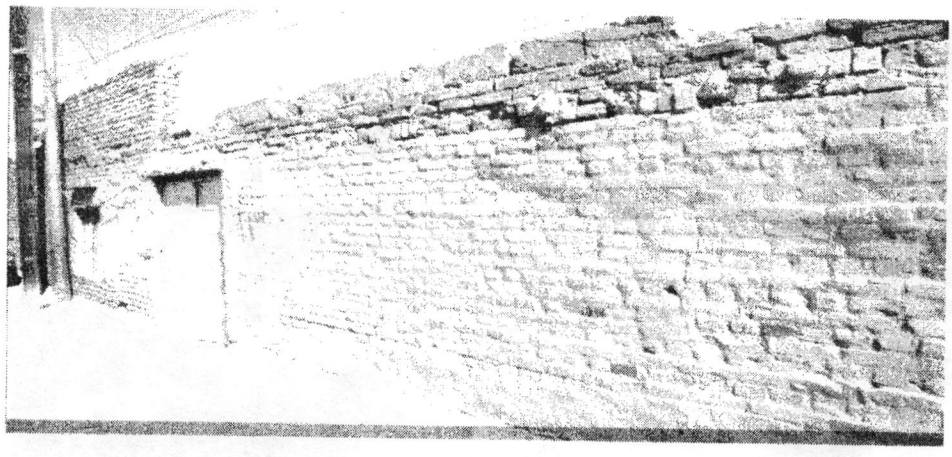

الصورة (5)

المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب /2010

الصورة (6)

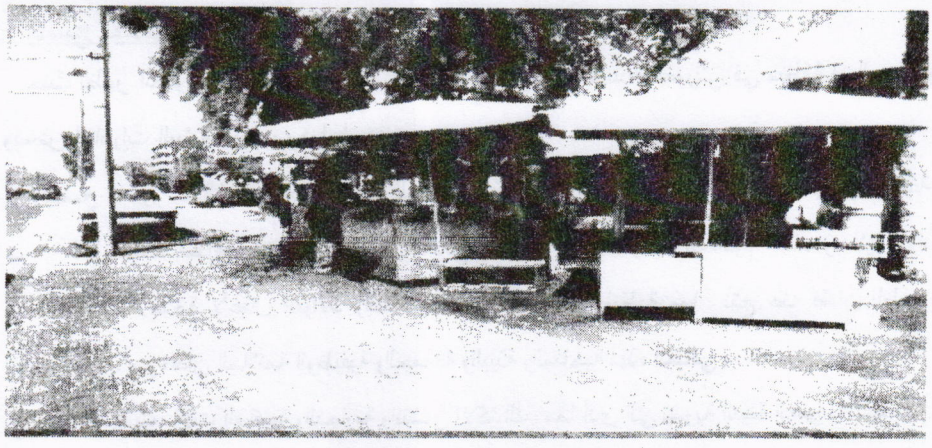

الصورة (7)

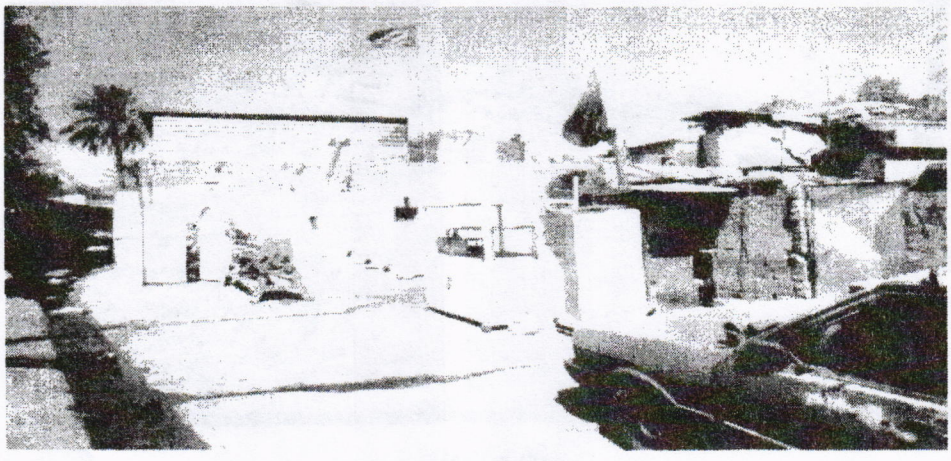

الصورة (8)

المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب /2010

الصورة (9)

الصورة (10)

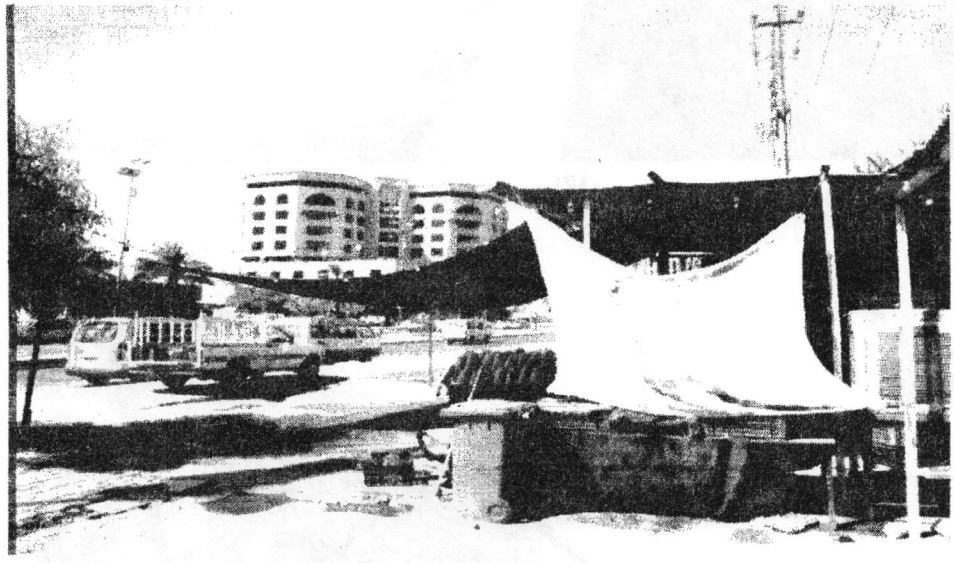

المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب /2010

الصورة (11)

3- <u>الشوارع والازقة</u>

حيث تظهر الصور (12 ،13 ، 14 ، 15 ،16) طبيعة الشوارع والازقة والارصفة ومسارات الحركة وكما يلي:

1- عدم وجود تدرج هرمي في الشوارع والازقة في المنطقة ، وعدم وجود معالم واضحة لسعة الشوارع .

2- تردي الخدمات .

الصورة (12)

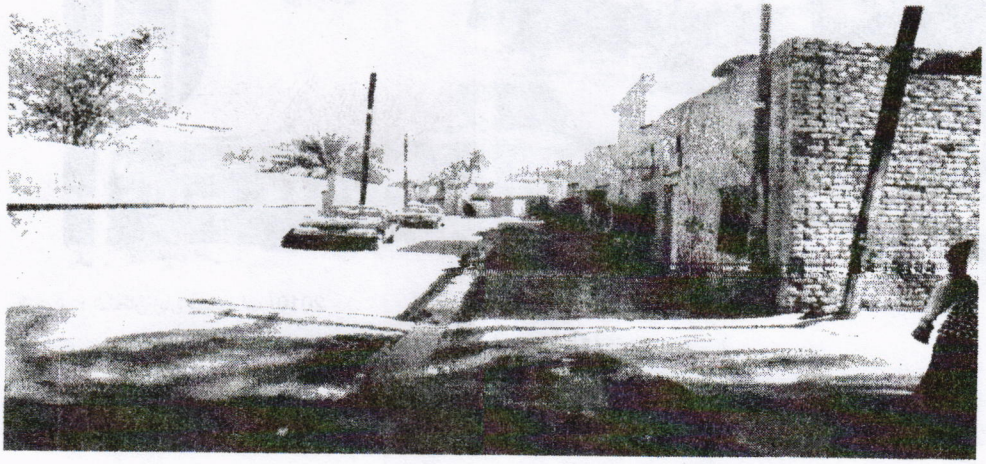

المصدر : الباحثان زيارة ميدانية اب /2010

الصورة (13)

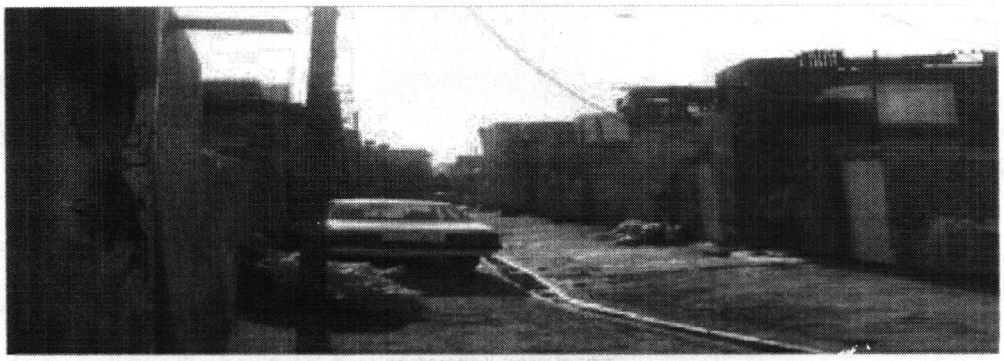

الصورة (14)

الصورة (15)

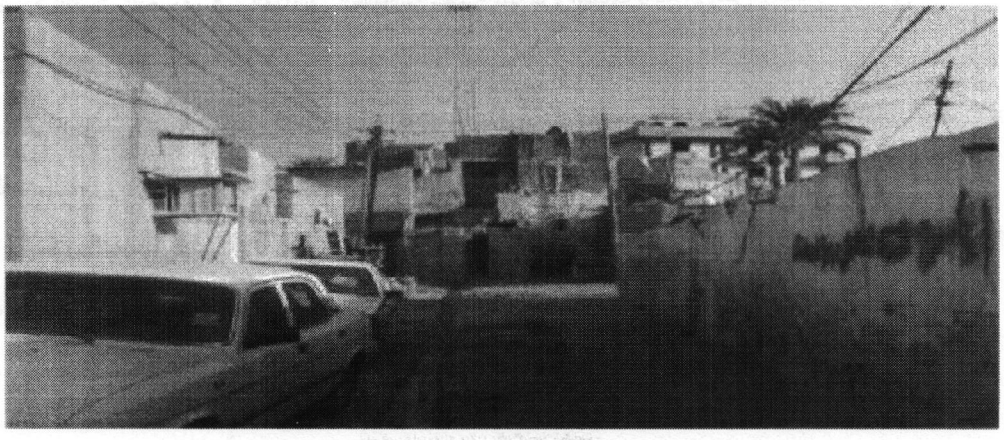

المصدر : (لينا عبد الامير ، 2008 ،ص68 – 70)

الصورة (16)

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

1-تعتبر مناطق الاسكان العشوائي مناطق غير قانونية وتفتقر في اغلب الاحيان الى البيئة الصحية للسكن نتيجة لافتقارها الى مستلزمات البيئة المعيشية الصحية على مستوى الوحدة السكنية .

2-ان الظروف الامنية والسياسية وضعف الجهات الرسمية في تطبيق القوانين والتشريعات التي تتعامل مع المتجاوزين على ممتلكات الدولة واراضيها قد ساهم مساهمة كبيرة في انتشار هذه الظاهرة.

3-ان انتشار المناطق العشوائية سببه الرئيسي الازمة السكنية .

4-تعتبر الهجرة احد اهم اسباب انتشار المناطق العشوائية ، حيث ادى عدم قدرة المدينة على استيعاب التدفقات البشرية الى لجوء السكان الى التجاوز على الاراضي الغير .

5-بالامكان ان نستنتج إن إعادة ظهور وانتشار العديد من المناطق العشوائية في أنحاء مختلفة من مدينة بغداد بالرغم من عمليات الازالة والهدم ماهي إلا نتيجة الظروف الغير طبيعية والاستثنائية التي يمر بها العراق وتأثيرها بشكل كبير على شرائح المجتمع من ذوي الدخل المنخفض وعلى الواقع السكني في بغداد .

6-ان التلوث البصري هو احد اشكال التلوث البيئي واكثرها خطورة لانه اكثر وضوحا من الانواع الاخرى من الملوثات غير البصرية ولارتباطه بفقدان الاحساس بالجمال وانهيار الاعتبارات الجمالية والرضا والقبول للصورة القبيحة .

7-تزداد نسبة التلوث البصري في المناطق العشوائية نتيجة لتداخل استعمالات الارض وانتشار المباني ذات الطرز غير الواضحة وانتشار القمامة.

8-يشترك السكن العشوائي و التلوث البصري في كونهما مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي وقصور الوعي البيئي وتدهور القيم والمعايير والمفاهيم الاجتماعية .

9-ساهم الاسكان العشوائي في تفاقم ظاهرة التلوث البصري الناتجة من عدم تجانس الطابع المعماري داخل اطار المنطقة ، وتاثيره على جمالية المناطق المجاورة وسلامة بيئتها ومنظرها.

ثانيا : التوصيات

1- نشر الوعي البيئي بين السكان ، وبيان اثاره النفسية والصحية على المجتمع .

2- اعطاء اهمية اكبر للجانب الجمالي للمحلات السكنية بما يسهم في الشعور بالراحة في العيش فيها.

3- الاهتمام بواجهات الابنية السكنية ونوعية المواد المستخدمة في البناء ، لما لها من اثار بيئية على الفرد والمجتمع.

4- اهمية التركيز على الجانب الانساني عند محاولة معالجة ظاهرة السكن العشوائي ويترافق ذلك مع اصدار قوانين تخطيطية تتلائم وامكانيات ذوي الدخول الضعيفة للحصول على سكن مناسب .

5- اهمية تفعيل دور الاجهزة الادارية والرقابية للدولة وتمكينها من التدخل المباشر لردع المخالفات تلافيا لانتشار مناطق السكن العشوائي .

6- وضع برامج وخطط من قبل الدولة لايواء العوائل الغير قادرة على تحمل اي اعباء مالية وذلك بانشاء مجمعات سكنية خاصة لمثل هذه الشريحة من العوائل .

7- من الضروري عمل توثيق بالخرائط لكافة المناطق العشوائية داخل حدود مدينة بغداد مع اجراء مسح اجتماعي واقتصادي لوضع احصائيات دقيقة عن عدد السكان في المناطق العشوائية ، وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتكوين قاعدة معلومات يتم الاستفادة منها عند رسم السياسات الاسكانية.

8- اعتماد مبدا المشاركة الشعبية في مشاريع التنمية للمناطق العشوائية ، حيث تعد المشاركة الشعبية حجر الاساس في نجاح مشروعات التجديد الحضري ،وذلك من خلال اعطاء دور للمجالس المحلية التي تمثل سكان الاحياء العشوائية عند وضع الخطط لتحسين واقع المناطق العشوائية* .

9- العمل على ازالة المباني المبنية بطرق بدائية جدا مع وضع خطة لاسكان السكان قبل هدم المساكن .

10- العمل على ايجاد انماط من المساكن تكون صحية وتتناسب مع البيئة المحلية ويراعى فيها توفير المستلزمات الصحية للبيئة السكنية وذات تصاميم معمارية مقبولة .

11- اصدار القوانين التي تكفل الحفاظ على جمال الهوية العمرانية للنسيج العمراني للمدن والحفاظ على هويتها وثقافتها وتاريخها

* - ان امانة بغداد تقوم حاليا بمشروع استثماري لاعادة بناء منطقة ام الورد وفق تصور حديث وباسلوب الشراكة بين المستثمر والبلدية والساكنين.

المصادر

1-محمد عبد السميع عيد ،عزت عبد المنعم مرغني ، الدروس المستفادة من الاسكان العشوائي في اطار تيسير الاسكان ، كلية الهندسة ، جامعة اسيوط ، 2008 .

2-لينا عبد الامير فاخر ، السكن العشوائي ، مشروع تخرج قدم لمعهد التخطيط الحضري والاقليمي لنيل شهادة الدبلوم، جامعة بغداد ، 2008.

3-النعيم ، عبدالله العلي ،الاحياء العشوائية وانعكاساتها الامنية ، ندوة (الانعكاسات الامنية وقضايا السكان والتنمية) ، القاهرة 2004.

4-الملا حويش ، لؤي طه ، السكن العشوائي بين حق السكن اللائق وواقع الحال دراسة ميدانية تحليلية اجتماعية تخطيطية ، المؤتمر الرابع ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 2005 .

5- عمرو صلاح تركي ، اليات التصميم والبناء ، موقع عمران نت
http://www. omranet.com/vb/archive/index.php/t-896.html

6-تونسي ، شاكر ، واقع التخطيط العمراني في محافظتي دمشق وريف دمشق و محافظة اللاذقية في العقدين الاخيرين ، نقابة المهندسين ، الجمهورية العربية السورية ، 2006.

7-برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، يوم الموئل العالمي ،اليابان ، 2001.

8-سليمان ، عبد الحميد ، السكن العشوائي والحلول الواعدة ، جريدة الثورة ، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق ، 2006/5/18 .

9-الموسوعة الحرة ، ويكيبديا http://www.ar.wikipedia.org/wiki

10- المجلة المعمارية العربية

http://www. yomgedid.kenanaonline.com/tags/29431/posts/127931

11- أسامه محمود ابراهيم ، التلوث البصرى وأثره على المدينة المصرية المعاصرة ، مؤتمر الازهر الهندسي الدولي التاسع ، 2007 ، جمهورية مصر العربية.

12- د. أشرف أبو العيون عبد الرحيم " تنمية التجمعات العمرانية ذات القيمة الحضرية كمنظومات تخطيطية تحقق إستقرار الكيان العمرانى للمدينة المصرية القائمة بالتطبيق على مدينة المنيا " كلية الهندسة – جامعة المنيا ، 2008.

13- حسين، وضاح عبد الصاحب ، الشراكة بين الحكومة والاهالي في برنامج تحسين المناطق المتدهورة (حالة دراسية ام الورد) ، المؤتمر العلمي الرابع ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 2005.